وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر:

تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة

المؤتمر الدولي الثالث عشر:

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهات -

يومي 14 و 15 نوفمبر 2016.

عنوان المداخلة:

بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر

***المشاركة في المحور الرابع:** المدخل التكاملي لمفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاا في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.*

من إعداد:

الاستاذ. الدكتور:رزيق كمال
Kamel_rezig@yahoo.fr

الاستاذ: عوالي بلال
bilalaouali@yahoo.fr

جامعة لونيسي علي العفرون – البليدة02-

ملخص

تعتمد الجزائر في صادرلا لدرجة الأولى على قطاع المحروقات الأمر الذي يشكل خطرا على إيرادلا و خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها والتحدت التي شهدلا بيئة الأعمال وتبني حكومتها سياسة التقشف الأمر الذي اوجب زدة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يكتسيه هذا القطاع من مكانة اقتصادية و اجتماعية ، ومساهامته الفعالة في تحقيق التنمية في شتى المالات وصولا للتنمية المستدامة ،غير أنه لازال يعاني من العديد من المشاكل والصعوت التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وكإستراتيجية مقترحة لتنمية وبعث هذا القطاع عمدت الدولة الجزائرية على تقديم تسهيلات وحوافز تمثل دعما وتشجيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تحقيق أهدافها وتوجهالا كحكومة رشيدة في مختلف ولات الوطن لإضافة إلى تفعيل الدور الحيوي المتوقع أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض لتنمية المستدامة كأنجع حل مهما كانت درجة ثرها لتطورات والتحدت وترقية مجتمعالا حماية وتطورا وتقدما.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة .

Résumé:

L'Algérie adopte des exportations principalement sur le secteur des hydrocarbures, ce qui constitue une menace pour ses revenus, en particulier à la lumière de la situation actuelle face aux défis témoins par l'environnement des affaires et adopter une austérité gouvernementale qui la loi rend obligatoire pour accroître l'intérêt dans le secteur des petites et moyennes entreprises à Akedzih ce secteur de la situation économique et sociale de la politique, efficace dans la réalisation du développement dans divers Aljdzisalat et Msahamth vers le bas pour le développement durable, mais il souffre encore de nombreux problèmes et difficultés qui entravent la performance attendue de celui-ci les objectifs, la stratégie proposée pour le développement et a envoyé le secteur a procédé Etat algérien de fournir des installations et des incitations représente le soutien et l'encouragement des petites et moyennes entreprises afin de afin d'atteindre ses objectifs et ses orientations en tant que gouvernement Rachida dans différents états du pays, en plus de l'activation attendue du rôle vital joué par les petites et moyennes entreprises dans la promotion de la solution Kondja de développement durable quel que soit le degré de vulnérabilité aux développements, défis et mettre à niveau leurs communautés et protéger sophistiquées et avancées.

Mots clés: : petites et moyennes entreprises, le développement durable

مقدمة

سعت الجزائر فيما سبق إلى تكريس كل الإمكانيات والجهود للرفع من مستوى المؤسسات العمومية غير مهتمة في ذات السياق لقطاع الخاص بما فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تعاملاا، إلا أا وفي ضل ما تشهده من ضروف اقتصادية تكاد تكون صعبة نوعا ما، تسعى إلى ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح وثقافة ترقية القطاع الخاص بدف تحقيق التنمية والاعتماد على الموارد والكوادر المحلية خاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بذا النموذج التنموي الجديد -تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-

الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستوت التنمية وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية، وذلك لما لهذه المؤسسات من أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وخير دليل على هذا القول هو ما قدمته الدولة الجزائرية من برامج واليات سواءا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لتطوير هذه الأخيرة بوضعها الخطوط العريضة لإستراتيجية تنموية تتمحور أساسا حول ذلك، ولرغم من كل الإجراءات القانونية والتنظيمية والبرامج المحفزة والمنعشة التي اتخذت لفائدة هذا القطاع، يبقى هذا الأخير يعاني ومعرضا في نفس الوقت لجم لة من المخاطر والتحدت التي جعلت منه قطاعا هشا الأمر الذي يدفع لبحث والتفكير حول مواجهة هذه العراقيل بمختلف السياسات ضما لحسن تسيير هذه المؤسسات بما ينعكس إيجا ليس فقط على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب وإنما على الاقتصاد ككل.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن معالجة موضوع المداخلة من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي المعوقات والصعوت التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضية البحث:

يهدف هذا البحث إلى اختبار فرضية تسعى الجزائر إلى الاعتماد على الاقتصادي المحلي بعيدا عن الاقتصاد الريعي من خلال مؤسسالا المحلية ولأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفعيل إجراءات وتحفيزات تحد من العراقيل وتفتح المال لتطوير هذه المؤسسات بما يسمح من تحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال المتلاحقة

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء فكرة عن المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وتحديد مختلف المشكلات والمعوقات التي تعاني منها .
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سنقوم بمعالجة هذا البحث في ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة في الجزائر

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، له أهمية كبيرة وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصادت الدول ختلاف درج ة النمو فيها، وعلى الرغم من الاختلاف في تعريفها، إلا أا تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منها وسيلة هامة .

أولا/ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين الدعائم الأساسية في البناء الاقتصادي، فبرغم من عدم وجود اتفاق دولي على تعريفها إلا أن هناك اتفاق على دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد عرفها البنك الدولي ستخدام معيار عدد العمال، والذي يعتبر معيارا مبدئيا [1]:" **تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصف المشروعات التي يعمل ا أقل من 10 عمال لمشروعات المتناهية الصغر، والتي ا ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، ومابين 50-100عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة".**

كما أنه هناك من يعرفها على أنا[2]:" **تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا، بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث يتراوح رأس المال بين 5-65 ألف".**

ويبقى التركيز فيما يخص التعريف والذي يخدم موضوع دراستنا هو التعريف المعتمد في الجزائر دون غيرها من الدول التزاما منا بحدود الدراسة فهي تعرف ا[3]: "**مؤسسة إنتاج أو سلع خدمات، تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية "**

الجدول رقم 01: تصنيف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

انواع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
متوسطة	من 50 إلى250	200مليون إلى مليارين دج	من 100 إلى 500 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
الصغيرة جدا (مصغرة)	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

Source: Ministére des PME, actes des assises nationales de la PME, 2004, P01

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إظهار وتنمية المهارات والمبادرات الفردية[4] .
- القدرة على الانتشار بين المناطق الجغرافية الواسعة.

---

[1]- عيسى أيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة اقتصادت شمال إفريقيا، العدد6، ص 273

[2]- أمال خضور، **آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص 8

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 01-18**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، العدد 77، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص. 5-6.

[4]- امينة رقراقي، **ميكانيزمات هيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي للمحروقات**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص11

- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية مقارنة لمشروعات الكبيرة.
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير (المالك) مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع، كما أنه لا يوجد ا استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة مما يؤ دي إلى عدم الاستفادة من مزا التخصص وتقسيم العمل.
- انخفاض مستوت معامل رأس المال إلى العمل، حيث تتخصص عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع مما يتيح لها استخدام تكنولوجيا أقل كلفة للرأسمال، ولتالي تكون أكبر قدرة على استيعاب فائقي العمالة.
- استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبير فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة تسجل انطلاقها وتشغيلها، ولتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية الوطنية.
- تعتبر مراكز تدريب ذاتية للعاملين فيها لنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسلم المزيد من المعرفة والخبرات[5].
- تقدم منتجات جديدة تجة عن العلاقات المباشرة مع العملاء وعن إمكانيات الإبداع التي تتوفر عليها.
- توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة عندما خذ المؤسسات الصغيرة شكل المناولات أو مؤسسات توزيع.

3-أهداف واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنسبة للاقتصاد الجزائري

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي ا القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[6]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية ستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛ لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل ا سنة 2015 ب 020 371 2 عامل [7].
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاا على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15مؤسسة صغير.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

---

[5]- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 38

[6]- عقبة عبد اللاوي، جوادي نور الدين،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل حالة الجزائر** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي 19-18أفريل 2012.

[7]- نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016وزارة الصناعة والمناجم .

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.
- يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى، مثل شركة بناسونيك وشركة كوكا كولا التي كانت نوالا مشروعات صغيرة.
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية.
- وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فما يلي[8]:
- استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرم الميدانية.
- امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية، نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي لنسبة له.
- المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية، فهي تعمل لتعاون مع المؤسسات الكبيرة مما جعلها تطور فعاليتها أكثر فأكثر في النشاط الصناعي، من خلال عقود المقاولة لباطن.
- القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما.

يمكن إضافة بعض الدلائل على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[9]:

- لها أهمية عالية في أوقات الأزمات.
- سهلة التسيير.
- العاملون ا لهم القدرة على الابداع والابتكار.
- لها القدرة العالية على مقاومات الضغوطات الخارجية.

نيا/ معوقات تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كما سبق وبينا، إلا أا لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرا نحو التطور والتنمية المستدامة ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

- تصتدم كافة الجهود المتعلقة لحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البير وقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثق والتراخيص .

---

[8]- السعيد بريبش ، عبد اللطيف بلغرسة. **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** بحث مقدم إلى ملتقى : التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية "، الشلف 2006.

[9]- سمير سحنون ، شعيب بونوة. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر.** بحث مقدم إلى ملتقى : التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية "، الشلف 2006.

- ضعف الخبرات الإدارية
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -على مستوى الأسواق المحلية المحدودة - مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستوت الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع سعار رخيصة نسبيا[10].
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ، ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة لنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من خر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة .
- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق لجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.[11]
- ضعف القدرات التكنولوجية عموما وعدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.
- عدم توفر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الإنتاج بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق المحلية.
- استعمال مكائن ومعدات قديمة أو مستعملة سابقا مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقلل من القدرة الإنتاجية.
- عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطورات التكنولوجية والحديثة نظرا لتكاليفها الباهظة .
- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة.
- تدهور المستوى المهني والتقني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو التحديث.
- عدول الشباب عن تعلم مهن آئهم خاصة المهن التي تتطلب مهارات عالية.
- محدودية مجالات التدريب نظرا للتكلفة العالية.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة في الجزائر

لقد تطورت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشر ية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية الشاملة[12] بما يضمن تحقيق الاحتياجات الأساسية والاعتراف لآر على البيئة والمساواة بين الأجيال

[10]- عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 68.

[11]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية**،الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2005

[12] - عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 - 2012، ص .72.

أولا/ ماهية التنمية المستدامة

1-تعريف التنمية المستدامة: تعرف التنمية ومع تعدد التعاريف الخاصة ا ا: **"العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اتمعات المحلية سلوب ديمقراطي وجعلها جزءا متكاملا في الدولة ومساعدا على أن تسهم إسهاما فعالا في تحسين أحوال هذه اتمعات وتلبية احتياجام الإقليمية كبر قدر ممكن من الاعتماد على مبادرام الذاتية فضلا على تحقيق التقدم القومي بما يسمح على تشجيع المبادأة والاعتماد على الجهود الذاتية الشعبية المنظمة وتعميق اللامركزية والاستقلالية المالية والإدارية للسلطات المحلية**[13]".

وتعرف التمنية المستدامة ا: **"التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو المساس أو الأضرار بحق وقدرة الأجيال القادمة عل ى تلبية احتياجام للبقاء على قيد الحياة"** وهذا يعني أن التنمية المستدامة دف إلى تلبية حاجات الجيل الحالي من دون تفريط أو الإهمال في مين حاجات الجيل اللاحق[14].

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة .

ومنه تظهر لنا مكوت التنمية المستدامة وهي:

- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة.
- حماية البيئة وعدم تلوثها.
- عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.
- تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة

2-عناصر التنمية المستدامة : تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة[15] :

2-1- النمو الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزدة رفاه اتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.

---

[13] - احمد شريفي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،2009-2010ص 14.

[14] - عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، الموقع الالكتروني: www.abhatoo.net.ma/التنمية-المستدامة-بين-الحق-في-استغلال-الموارد-الطبيعية-والمسئولية-عن-حماية-البيئة ، حجم الملف Ko 2,29 ، ريخ الاطلاع 2016/02/21 .

[15] - بوسحلة إيناس، بن دار نسيمه، **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من العاملين في برمج عقود ما قبل التشغيل –تبسه**، الموقع الالكتروني: /.../iefpedia.com/دور-سياسة-التشغيل-في-الحد-من-البطالة-الفكري ، ريخ الطلاع: 2016/09/29

2-2-العدالة الاجتماعية : ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء لحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان .كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار.

2-3- حماية البيئة : ويتعلق لحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض ا.

3-أبعاد التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مت ا ربطة .وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة[16] :

3-1- البعد البيئي :يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في :النظم الايكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف

3-2- البعد الاقتصادي :تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ لحسبان التوازت البيئية على المدى البعيد .وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي :النمو الاقتصادي المستدام؛ كفاءة راس المال؛ إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية

3-3- البعد الاجتماعي :تتميز التنمية المستدامة بجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي :المساواة في التوزيع؛الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات

نيا/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

علىالر غم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحدت ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة و الرأسمالية، إلا أا تحتل الأهمية الأولى في الاقتصادت الوطنية، فهي تلعب دورا محور في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجعلها تؤدي دورا من جوانب اقتصادية وأخرى اجتماعية ومنها ما هو بيئي وتكنولوجي وتتمثل هذه الأدوار في النقاط التالية[17]:

1-توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات الفقر :تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل لمؤسسات الكبرى، وقد أدركت أغلب الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك بتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص م يسمح لهم لحصول على مداخيل يعيشون منها.

---

[16] - سهام حرفوش وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 و 08 أفريل 2008 ، ص ص 08-09.

[17] - شريفة لعابد برينيس، فريدة كافي ،تطوير **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**،الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح المركز الجامعي لميلة،" يومي 19 و 20أكتوبر 2015

2-توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية :إن الظروف المعيشية الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، الأمر الذي أسفر عن سلبيات عديدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وهذا ما جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-استغلال الموارد المحلية :تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زدة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المؤسسات ستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار.

4-جذب المدخرات : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، وهذا نظرا لكون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى .

5-تحفيز السكان المحليين :إن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود محيط مناسب لنموها وتطورها يؤثر على تحفيز السكان المحليين، فقد عمدت الكثير من الدول إلى تخصيص حصص تلفزيونية يقوم فيها المقاولون الصغار وأصحاب المشاريع بعرض تجارم الناجحة من خلال مؤسسلم الصغيرة حتى يكونوا قدوة للشباب الآخرين، حيث دف هذه الحصص إلى تشجيع البطالين على إقامة مؤسسلم والاستفادة من إعات الدولة للخروج من الفقر والتهميش

6-تحقيق التوزيع العادل للدخل : نتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية او الريفية، مع تقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية الأمر الذي يحقق التوزيع العادل للدخل بين أفراد اتمع.

المحور الثالث: واقع تحدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعنى همية متزايدة في جميع الدول حتى الدول الصناعية الكبرى نظير مساهمتها في النمو الاقتصادي، وتشغيلها لعدد أكبر من العمال وذلك لعددها المتزايد من سنة لأخرى وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة و مجمل العوائق والتحدت التي تعاني منها لتحقيق لتنمية المستدامة من جهة أخرى.

أولا/ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ 1995، أي منذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للشروع في برمج التصحيح الهيكلي في ظل ذلك أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية هذه المؤسسات وسنورد في ذات السياق تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2003 إلى غاية اية سنة 2013

جدول (02) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2015

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	صناعة تقليدية	المجموع
	العدد	العدد	العدد	
2003	207949	788	79850	288587
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	41959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194 562	852053
2015	716895	532	217 142	934569

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نشرت المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات من 2003 إلى 2015، من الموقع الالكتروني http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique ، تم الاطلاع عليه بتاريخ2016/08/28

تشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا لغ الأهمية ابتداء من سنة 2000 ، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأ من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى . فهذه الزدة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وبروز الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات مدعمة بمكينيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولعل من ابرز الآليات الداعمة لها نذكر: صندوق ضمان القروض(FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار(PME CGCI)، ودعمت هذه الإجراءات نشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(PME AND).

فبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند اية سنة 2015 عرف تطورا ملحوظا قدر بزدة إنشاء 777816 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2003 يقدر بـ 261853 والعكس لنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ231 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة

للوحدات المتعثرة أما لنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 79850 سنة 2003ليشهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2015.

شكل رقم (01) : منحنى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2003-2015

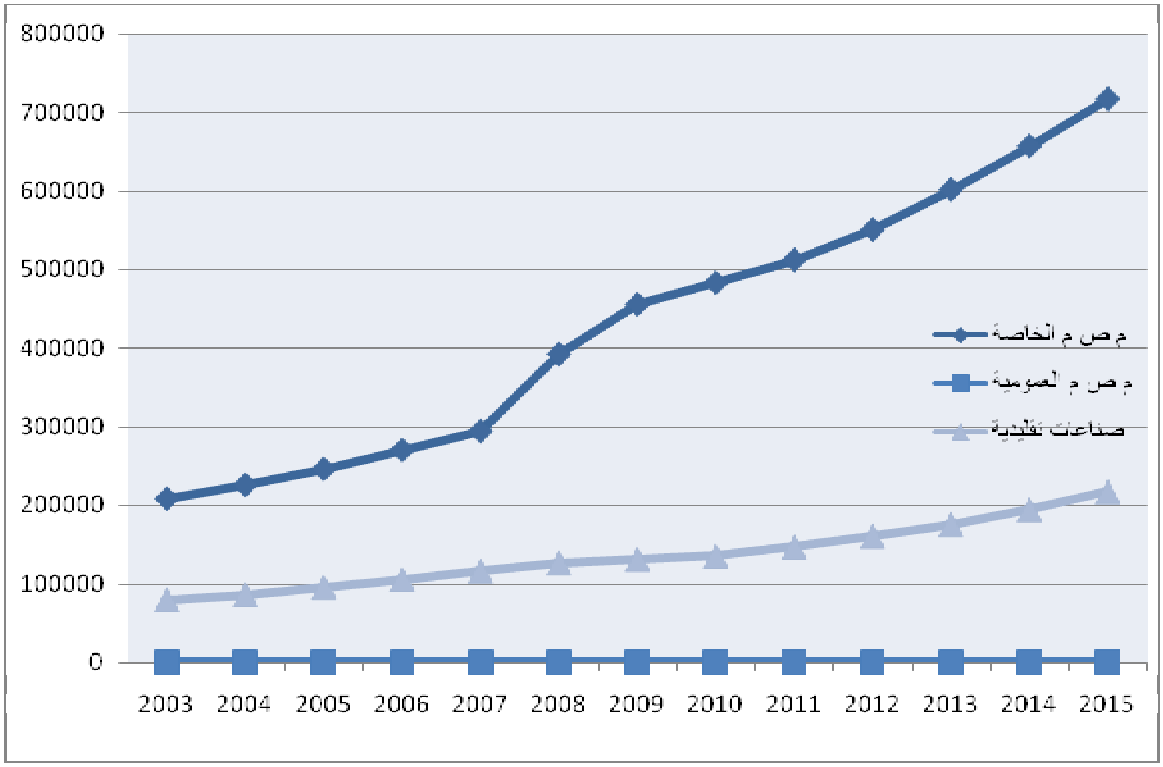

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نشرت المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات من 2003 إلى 2015، من الموقع الالكتروني http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique ، تم الاطلاع عليه بتاريخ2016/08/28

نلاحظ من المنحنى البياني فيما يخص المؤسسات العمومية انخفاظا مستمرا وذلك راجع كما سبق وبينا للخوصصة، أما فيما يخص المؤسسات الخاصة ومؤسسات الصناعة التقليدية فهي في تزايد مستمر نظير عدة أسباب نذكر منها[18]:

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الخدماتي .
- ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية.
- زدة النمو السكاني: هذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زدة التوجه نحو اقتصاد السوق.
- ازدد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه الجزائر نحو خصخصة المؤسسات العمومية.
- ظهور آليات الدعم المانحة للتمويل .
- عدم وجود قانون موحد لها ينظم عملها ويوفر لها التسهيلات في جميع المالات وخاصة التمويل والتراخيص.

[18]- P.A julien et M Marchesnay "L'etreprenaruat" Economica 1996; pp31-32.

نيا/تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

لرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنه يجب الذكر ـا غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل[19]:

1- في مجال التلوث المائي: ترتبط الأشغال الجارية عادة هيل شبكات التمويل لماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة هيل **10** مدن يفوق عدد سكانا **2** مليون نسمة، وإعادة هيل **24** محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

2-في مجال التلوث الجوي: اتخذت ا لحكومة في هذا المال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاا من الملوت، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهرئية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميَّع كغازٍ و َقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة **2009**م حوالي **40000** ة حُو ّلت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز **160** محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

3- في مجال النفات الحضرية والصناعية: سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برمج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفات بفضل قرض قيمته **26** مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفات والبقا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي **50%** من الوحدات الصناعية قد جهزت نظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

4- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية: سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرمج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

5- في مجال الغات وحماية السهوب: دف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة اهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة يئة **03** ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية لانجراف.

6- **في مجال حماية التراث الثقافي:** مثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية **18** ولاية.

7-في مجال التربية والتحسيس البيئي: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمامّ تكوعي بيئي ٍ ، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي لنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

لثا/ معوقات تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

---

[19] - مسيخ أيوب، **التنمية المستدامة في الجزائر والتحدت المطروحة أمامها**، الموقع لالكتروني:، http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.V-xJ4BCF7IV، ريخ الاطلاع: 2016/09/29.

على الرغم من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كما سبق وبينا، إلا أنا لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرا نحو التطور والتنمية المستدامة ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

- تصتدم كافة الجهود المتعلقة لحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثق والتراخيص .
- ضعف الخبرات الإدارية
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -على مستوى الأسواق المحلية المحدودة - مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستوت الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع سعار رخيصة نسبيا[20].
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ، ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة لنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من خر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة .
- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق لجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.[21]
- ضعف القدرات التكنولوجية عموما وعدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.
- عدم توفر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الإنتاج بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق المحلية.
- استعمال مكائن ومعدات قديمة أو مستعملة سابقا مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقلل من القدرة الإنتاجية.
- عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطورات التكنولوجية والحديثة نظرا لتكاليفها الباهظة .
- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة.
- تدهور المستوى المهني والتقني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو التحديث.
- عدول الشباب عن تعلم مهن آئهم خاصة المهن التي تتطلب مهارات عالية.
- محدودية مجالات التدريب نظرا للتكلفة العالية.

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن السلطات الجزائرية سعت إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عتباره يشكل مركز اهتمام لها على غرار مختلف دول العالم، فعمدت لإصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من

---

[20]- عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 68.

[21]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية**،الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2005

الإصلاحات الهادفة إلى يئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات إيما منها لدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصادات المعاصرة. ورغم الدعم الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا انه مازال فتيا، وذلك نظرا لاصطدامه في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات والتي سبق ذكرها الأمر الذي أضحى معه سعي السلطات الجزائرية لخلق انسجام مع توجه سياسالا الاقتصادية امرأ ضرور ،إدراكا منها همية هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

التوصيات

تتناول هذه الفقرة أهم التوصيات التي يراها الباحث لمعالجة مشكلة البحث، من أهمها ما تي:

- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية البلاد الهادفة إلي تنويع مصادر الدخل تجسيدا للتنمية المستدامة.
- نقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والوزارات التي تدخل مهامها ضمن التنمية المستدامة بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلى النماذج التي تسمح ستغلال خصائص هذه المؤسسات في التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة.
- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- التخفيف من عبء البيروقراطية وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري عن طريق خلق قواعد بيات مشتركة بين مختلف الأطراف المشاركة في دعم المبادرة الهدافة لتطو ير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

أولا/النصوص القانونية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 01-18**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، العدد 77، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نيا/المؤلفات:

أ-الكتب

2- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية**،الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2005

4- P.A julien et M Marchesnay,**L'etreprenaruat**, Economica 1996.

ب-الأطروحات والرسائل الجامعية :

5- عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

6- عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 – 2012.

7- احمد شريفي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،2009-2010

ب-الملتقيات:

8- أمال خضور، **آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

9- امينة رقراقي، **ميكانيزمات هيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي للمحروقات**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

10- السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة. **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** بحث مقدم إلى ملتقى **:** التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الشلف 2006.

11- الهام يحياوي، ساعد بوراوي، **دور مخطط جودة السياحة الجزائري في تفعيل السياحة**، المؤتمر العلمي الدولي: السياحة رهان التمنية المستديمة جامعة البليدة يومي 24-25 افريل 2012 .

12- سمير سحنون ، شعيب بونوة. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر.** بحث مقدم إلى ملتقى **:** التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية "، الشلف 2006.

13- عقبة عبد اللاوي، جوادي نور الدين،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل حالة الجزائر** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18-19أفريل 2012، ورقلة.

14- سهام حرفوش وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 و 08 أفريل 2008 ، ص ص 08-09.

15- شريفة لعابد برينيس، فريدة كافي ،تطوير **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**،الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح المركز الجامعي لميلة،" يومي 19 و 20أكتوبر 2015

ج – الات والنشرت:

16- عيسى أيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة اقتصادت شمال إفريقيا، العدد6.

17- نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016وزارة الصناعة والمناجم .

د-المواقع الالكترونية:

18- عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، الموقع الالكتروني:www.abhatoo.net.ma /التنمية-المستدامة-بين-الحق-في-استغلال-الموارد-الطبيعية-والمسئولية-عن-حماية-البيئة ، حجم الملف Ko 2,29 ، ريخ الاطلاع 2016/02/21

19- بوسحلة إيناس، بن دار نسيمه، **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميد انية على عينة من العاملين في برمج عقود ما قبل التشغيل –تبسه**، الموقع الالكتروني: /.../iefpedia.com/دور-سياسة-التشغيل-في-الحد-من-البطالة-الفكري، ريخ الطلاع: 2016/09/29

20- مسيخ أيوب، **التنمية المستدا مة في الجزائر والتحدت المطروحة أمامها**، الموقع لالكتروني:، http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.V-xJ4BCF7IV، ريخ الاطلاع: 2016/09/29

21- الموقع الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique ، تم الاطلاع عليه بتاريخ2016/08/28

الفهرس

ملخص 2

مقدمة 2

إشكالية البحث: 3

فرضية البحث: 3

أهداف البحث: 3

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 3

أولا/ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 4

نيا/ معوقات تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة 6

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة في الجزائر 7

أولا/ ماهية التنمية المستدامة 8

نيا/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 9

المحور الثالث: واقع تحـ مدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة..... 10

أولا/ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 10

نيا/تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة: 13

الخاتمة..... 14

التوصيات 15

قائمة المراجع: 15

الفهرس 18